

بالهزء والتضعيف فان النظم ما مجرد الى بعض ابواب المنشعبه
 معكول الى السماع لان قول انقث مرهباً اعمره وواضح ذلت
 فالذء او نحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق انه لابد في
 المتعدى الذي نجح عنه ويجعله مقابلاً للآزم من تغير الزوا
 معنا، لما مر من انه بحسب المعنى فلا بد من معنى التغير كافي
 ذلت به بخلاف مرث به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور
 ان الفعل متعد اليه كما يقال انه متعد الى الظرف وغيره ولكن
 لبا اعتبار هذه المعنى المتعدى الذي نحن فيه على ان في قوله
 ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الى الباء نظر هذا
فصل في امثلة نظريه هذه الافعال المذكورة
 من الثلاث والرباعي المجرد والمزيد فيه يعني اذا صرفت
 هذه

هذه الافعال حصلت امثلة كالماضى والمضارع والامر وغيره
 فهذا الفصل في بيانها وقدّم الماضى لان زمان الماضى قيل زمان
 المستغنى والحال ولانه اصل بالنسبة الى المضارع لانه يحصل بالمر
 بالنزىاد على الماضى ولا شك في فرعيه ما حصل بالنزىاد واصل
 ما حصل هو منه واستغنى منه فعال اما الماضى فهو الفعل الذى
 دل على معنى هذا بمنزلة الجنس لسموله جميع الافعال وتخرج
 بتعدله وجد ذلك المعنى في الزمان الماضى ما سوى الماضى واما
 بالماضى في قوله في الزمان الماضى اللغوى وبالاول الصناعى فلا
 يلزم تعريف الشئ بنظم فان قيل هذا الحد غير مانع اذ يصدق
 على المضارع المجزوم بله نحو لم يضرب فان لم قد ينقل معناه الى
 وغيره اذ لا يصدق على نحو ليس ونعم وليت وعسى وما اشبه